المعتبرة منها في المقابلات السلطانية تبتدئ من رتبة حرمين اقتصرنا على ذكرها دون سوادها فجبة قضاة الحرمين سوداء وجبة باية استانبول بنفسجية وجبة صدور الاناطولي خضراء وجبة صدور الروم ايلي حمراء وجبة شيخ الاسلام بيضاء وكلها مطرزة الصدر والرقبة واليدين بالقصب. ويعطى لصدور الروم ايلي غالباً النشان العثماني الاول بمجرد توجيه هذه الرتبة اليهم ولصدور الاناطولي المجيدي الاول ولباية استانبول المجيدي الثاني ولباية الحرمين المجيدي الثالث وربما اختلفت هذه القاعدة في بعض الاحيان

وجملة القول ان الرتب العلمية في الدولة العلية كانت وظائف علمية حقيقية ومناصب تدريسية كما يدل اسمها المحفوظ لهذا العهد

نصيب مصر من ترعة السويس

وعبرة للمعتبر

تتخلص مصر هذا العام من دفع مئتي الف جنيه وهي جانب صغير من الغرامة المالية الكبيرة التي تدفعها كل عام لمدائنيها جزاء ما ذاب من مهج ابنائها وما أريق من عرق جبينهم في انشاء ترعة السويس التي فجرت على اصحابها ينابيع الثروة وحملت مصر حملاً مرهقاً لا امل لها بالنجاة منهُ فوق المضار الادبية والمادية التي اوقعتها بها

وقد فصلنا في الاجزاء الماضية من المقتطف والمقطم ما جرى من الغش والمكر في ترعة بناما وما آل اليهِ امرها لكن تاريخ السويس لا يقل عن تاريخ تلك الترعة في منكراته. ولو انصف الماليون الاوربيون لجازوا الكونت ده لسبس على ترعة السويس كما جازاهُ الفرنسويون على ترعة بناما ولاجتمع اصحاب السهام منهم وتنازلوا عن نصف ما بيدهم للقطر المصري مالاً حلالاً وكفارة عن استحلالهم مال الفلاح المصري وعرق جبينهِ . واليك بيان ذلك

خطر ايصال البحر الاحمر بالنيل او ببحر الروم لكثيرين من الملوك من قديم الزمان فاحتفر رعمسيس الكبير ترعة توصل النيل بالبحر الاحمر قبل التاريخ المسيحي بألف وثلثمئة سنة فصارت السفن تجري من بحر الروم الى النيل ومنهُ الى البحر الاحمر ولكن ذابت في حفر تلك الترعة مهج مئة وعشرين الفاً من الرجال ثم سفت الرياح عليها الرمال فطمرتها . ولما استولى الفرس على مصر احتفر داريوس الماذي هذه الترعة ثانية واجرى

السفن فيها ثم اهملت وطمرتها الرمال وبقيت الى ايام الرومانيين فاحتفرها طراجانوس في القرن الثاني بعد المسيح وعادت الرمال فطمرتها وعاد العرب فاحتفروها واجروا سفنهم فيها لكن الرمال تغلبت عليها وطمرتها

ولما غزا نبوليون بونابرت القطر المصري عزم على حفر ترعة توصل بحر الروم بالبحر الاحمر فقال لهُ المهندس لبر ان البحر الاحمر اعلى من بحر الروم بثلاثين قدماً فاذا وصلنا بينهما طغت مياهُ الاوقيانوس الهندي على سواحل فرنسا . وظل هذا الوهم متغلباً على العقول الى ان ابطلهُ بعض المهندسين الانكليز

وسنة ١٨٤٩ شرع المهندس فرديناند دلسبس يبحث في هذا الموضوع ويسعى في جعل والي مصر يهتم بهِ الى ان آنس من المرحوم سعيد باشا الميل اليهِ وكان سعيد باشا من اكرم الناس واكثرهم اعجاباً بفرنسا والفرنسويين فاقنعهُ دلسبس بان انشاء ترعة توصل البحر الاحمر ببحر الروم يخلد ذكرهُ في صفحات التاريخ ويجري في الديار المصريَّة ينابيع الثروة ويعليها الى ارفع مراقي العزة والسودد . وليس على القطر المصري ان يدفع درهماً واحداً لفتح هذه الترعة ولهُ من ربحها خمسة عشر في المئة مالاً حلالاً فهي الاكسير الذي يجعل تراب مصر ذهباً وهي بساط سليمان الذي ينقل هذا القطر من مرابع الذل الى مراتع المجد . فصدَّق سعيد باشا اقوالهُ ومواعيدهُ ومنحهُ امتيازاً بفتح ترعة كبيرة من الطينة الى السويس تصل بحر الروم بالبحر الاحمر وتبقى هذه الترعة للشركة الَّتي تصنعها تسعاً وتسعين سنة فقط ثم تعود الى الحكومة المصريَّة ولا يطلب من الحكومة المصريَّة حينئذٍ الا ان تدفع ما انفقتهُ الشركة على اصلاح ضفتي الترعة لا غير وهذه النفقة يعيّن مقدارها اناس يختارون لذلك واما نفقات الترعة نفسها فلا تدفع الحكومة المصريَّة منها شيئاً. وتدفع الشركة الى الحكومة المصريَّة مدة التسع والتسعين سنة خمسة عشر في المئة من صافي ارباحها فتوزع الارباح بعد ايفاء النفقات على هذه الصورة ٧١ في المئة منها للمساهمين و ١٥ في المئة للحكومة المصريَّة وعشرة في المئة للمؤسسين واثنين في المئة للمديرين واثنين في المئة للمستخدمين

ولم يكن في جهات السويس ماء عذب يستقي العمال منهُ فابيح للشركة ان تحفر ترعة حلوة من النيل الى ترعة السويس يستقي منها العمال وتكون نفقات حفرها كلها من الشركة ولكن يحق لها ان تحمي الارض الموات الَّتي على جانبي هذه الترعة اذا لم يكن لها مالك وتمتلكها مدة تسع وتسعين سنة ولا تدفع عليها ضرائب مدة عشر سنوات. وخاف

سعيد باشا من ان تأتي الشركة بجمهور كبير من العمال الاجانب تسكنهم في القطر المصري فطلب منها ان تخولهُ تقديم العمال من المصريين وهي تدفع لهم اجورهم وتقدم لهم ما يحتاجون اليهِ من الطعام والشراب والدواء وتدفع اليهم ايضاً اجرة ذهابهم الى السويس ورجوعهم الى بيوتهم. لكن اشترط ان لا يُعمَل بشيء من ذلك كلهِ الاَّ بعد تصديق الحضرة السلطانيَّة عليهِ. وهذا التصديق يسعى ده لسبس وشركاؤهُ في الحصول عليهِ بانفسهم. هذا ما تمَّ عليهِ الاتفاق بين سعيد باشا واصحاب الامتياز واليك بيان ما جروا عليهِ بعد ذلك

مضى ده لسبس الى فرنسا ليجمع المال اللازم لهذا العمل مقدرًا اياهُ بثني مليون من الفرنكات مع انهُ لم يقلّ عن اربع مئة وستة وسبعين مليونًا. وكانت فرنسا وانكلترا قد فرغتا من حرب القرم ووقفتا تتنفسان الصعداء على اثر ما خسرتاهُ من الرجال والمال. والفرنسويون لا يقدمون بالطبع على الاعمال الكبيرة اذا كانت بعيدة عن بلادهم ولا ينفقون عليها النفقات الطائلة. والانكليز كرهوا انشاء هذه الترعة لان الشارع فيها رجل فرنسوي ولانها تدني اوربا من الهند فاقفلوا خزائنهم وقالوا لا نشترك في هذا العمل. وبعد اللتيا والَّتي رجع ده لسبس الى القاهرة صفر اليدين واقبل على سعيد باشا واستقرض منهُ نحو مئة الف جنيه (٢٣٩٤٩١٤ فرنكًا).. واقنعهُ بالمواعيد الكثيرة ليبيع للشركة حفر ترعة حلوة يجري فيها ماء النيل من الترعة الحلوة الاولى الى السويس جنوبًا والى بورت سعيد شمالاً والارض الموات الَّتي تروبها هذه الترعة وتحييها تكون للشركة مدة تسع وتسعين سنة

ولم تأت سنة ١٨٦٠ حتى فرغت النقود من صناديق الشركة واستدانت مليونة لسعيد باشا بنحو ثلاثة املايين من الفرنكات وبقيت دفاتر الاشتراك مفتوحة في باريس من نوفمبر سنة ١٨٥٨ الى ذلك الحين ولم يلتفت اليها احد فعاد اعضاء الشركة الى سعيد باشا واقنعوهُ بان يشتري ١٧٧٦٦٢ سهمًا من السهام الاصليَّة ومقدارها اربع مئة الف سهم. فلما رأى اهالي باريس اسم سعيد باشا في رأس الدفتر مشتركًا بنحو نصف السهام كلها اقبلوا على الاشتراك فيها. وكانت قيمة السهام الاسميَّة الَّتي اشترك فيها سعيد باشا ١٧٧٦٤٢٠٠ فرنك ولم يكن هذا المال في خزائنهِ فحُسب عليهِ بالربا وجُعل الدفع اربعة اقساط الاول منها في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٣. وقدّر المبلغ المشار اليهِ مع ربحهِ بنحو خمسة وعشرين مليونًا من الفرنكات

وتوفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ وخلفهُ اسمعيل باشا وكانت اموال الشركة قد نفدت

واخذ رؤساؤها يبحثون عن واسطة أُخرى لجمع المال فاقنعوا اسمعيل باشا انهُ يمكن الاستغناء عن احدى الترعتين الحلوتين وان انشاءها يثير الخصومات بينهم وبين اصحاب الاطيان التي بجوارها ولذلك فهم يتنازلون عنها كرماً منهم اذا كان الخديوي ينشئ لهم الترعة الاخرى على نفقتهِ

وكان اسمعيل باشا يحسب ان ترعة السويس ستدرُّ الخير العظيم على القطر المصري فقبل ما عرضوهُ عليهِ وكأنهُ افرغ خمسين مليوناً من الفرنكات في خزائن الشركة

هذا ما نال خديوي مصر من شركة السويس حينئذ . اما العمال المصريون الذين سيقوا الى حفر الترعة مسخرين فحدِّث عمَّا نالهم من الحيف ولا حرج فانهم كانوا يساقون بالسياط سوق الانعام ويطعمون اخشف المآكل فحرقتهم الشمس ولفحتهم السموم ومات منهم الجم الغفير وبلغ صراخهم اوربا وحرَّك الشفقة والحنو في قلوب اهل البر والاحسان. فنهض الانكليز يعيّرون حكومتهم بصبرها على هذهِ المظالم فسعت الحكومة الانكليزية لدى الباب العالي لاقناعهِ بنزع الامتياز من شركة السويس ولكن الباب العالي يراعي فرنسا كما يراعي انكلترا فوفق بين الاثنتين وصادق على امتياز الشركة وامر بمنع السخرة

ولا يستطيع منصف ان يرى حكم الباب العالي الاَّ ويعجب بهِ ويحكم انهُ على غاية الانصاف لكن الشركة جعلتهُ وسيلة لابتزاز اموال مصر وحمَّلت الخديوي تبعة امر الباب العالي الذي جعل الغاء السخرة شرطاً لمصادقتهِ على الامتياز مع ان شروط الامتياز تقضي على الشركة ان تسعى هي لنيل مصادقة الباب العالي على امتيازها ولا توجب على خديوي مصر ان يرسل العمال من المصريين بل تبيح لهُ ذلك اباحةً . وكبر على الجرائد الفرنسويَّة منع الحكومة المصريَّة للسخرة فشدَّدت عليها النكير وحذَّرتها من عواقبهِ الوخيمة . ومن الغريب ان المياه كانت قد جرت حينئذٍ في الترعة وجعلت عمل العمال فيها ضرباً من المحال وان الجرافات البخاريَّة كانت قد صُنعت في فرنسا وأُعدَّت للعمل ولم تبقَ للشركة حاجة بالعمال المصريين لكنها شدَّدت النكير على اسمعيل باشا لخوفها منها ومن جرائدها وكان حينئذٍ يسعى لدى الباب العالي في حصر الوراثة باولادهِ فرام حل هذا المشكل بالتي هي احسن وحكَّم الامبراطور نبوليون الثالث لاعتقادهِ انهُ شخص العدالة والكمال فقبل الامبراطور نبوليون بذلك وحكم الحكم التالي وهو

اولاً . ان اسمعيل باشا مسأُول بالغاء السخرة وامتناع العمال المصريين عن العمل في

الترعة ولذلك يجب عليهِ ان يدفع الى الشركة ثمانية وثلاثين مليونًا من الفرنكات (بمثابة الفرق بين اجرة العمال ونفقات الآلات البخارية المتقنة الَّتي صنعت في فرنسا لهذه الغاية حين لم يعد العمال المصريون قادرين على العمل في الترعة بعد جري الماء فيها الاَّ اذا صاروا من كلاب الماء)

ثانيًا. ان ابطال حق الشركة في الترعة الحلوة يخسرها اموالاً كثيرة كان يمكن ان تربحها من الارض الَّتي تحييها ومن ثمن الماء الذي تبيعهُ لاصحاب الاطيان لريها ولذلك فعلى خديوي مصر ان يدفع للشركة سبعة ملايين ونصف مليون من الفرنكات لانها دفعتها بحسب دفاترها لحفر الترعة ومليونين ونصف مليون ربًا لهذا المال وستة ملايين فرنك بدل ما كان يمكنها ان تربحهُ من ثمن ماء الري وثلاثين مليون فرنك ثمن ما كان يمكنها ان تحييهُ من الارض الموات. وبعبارة اوضح ان الشركة أُبيح لها ان تحيي بعض الارض الموات اذا حفرت ترعة حلوة فعجزت عن حفرها وطلبت ان تتركها بارادتها فاجابها اسمعيل باشا الى طلبها فكان جزاؤهُ في محكمة الامبراطور نبوليون ان يدفع الى الشركة ستة واربعين مليونًا من الفرنكات. وجملة ما حُكم على اسمعيل باشا بدفعهِ جزاء لابطال الباب العالي للسخرة ولعجز الشركة عن اتمام الترعة الحلوة اربعة وثمانون مليونًا من الفرنكات

ولا ندري كيف قابل سموهُ هذا الحكم حينئذٍ ولا ما خامر نفسهُ بعد ما رآهُ من عدالة هذه المحكمة. والظاهر انهُ اضطرَّ ان ينسى الحكم حالاً لانهُ هدّد بتحكيم آخر. وذلك ان الشركة ادَّعت بان نبوليون اغضى عن حق آخر من حقوقها وهو ان الترعة الحلوة لو تمت لكان فيها بحيرة كبيرة يتولد فيها السمك ويكثر فيصاد ويباع ويكون منهُ الربح الوافر والثروة الطائلة. فلما رأى اسمعيل باشا ذلك خاف ان يتولد من مسألة السمك مسائل فرضي ان يدفع الى الشركة ثلاثين مليونًا أُخرى من الفرنكات ولكنها اخذت منهُ عشرة ملايين فرنك زيادة عليها

وكان عليهِ ان يدفع اليها هذه الغرامات الطائلة نقدًا ولم يكن ذلك ميسورًا لهُ فرهن عندها السهام المشار اليها آنفًا لتأخذ ربحها الى اواخر سنة ١٨٩٤

ويقدّر الخبيرون ان الحكومة المصريَّة قد انفقت على ترعة السويس حتى الآن نحو خمسمئة مليون فرنك اي اكثر من كل مجموع النفقات التي أُنفقت على انشاء هذه الترعة فكأن الحكومة المصريَّة دفعت كل غرش أُنفق في فتح هذه الترعة وخرجت منها صفر اليدين مع انها كانت موعودة بأن تأخذ سدس الارباح ولا تدفع غرشًا واحدًا

وتمت الترعة وفتحت باحتفال عظيم في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وحضر الاحتفال كثيرون من الملوك والامراء ويقال ان اسمعيل باشا أنفق حينئذٍ على زينة القاهرة وضواحيها مئة مليون من الفرنكات عدا ما انفقهُ على ضيوفهِ وعلى الاسمعيلية

وغنيٌّ عن البيان ان ترعة السويس ابطلت تجارة القطر المصري والشام والعراق وقيَّدت مصر بقيود لا تفك مدى الادهار ولم يستفد منها من كل المشارقة الاَّ بعض الذين انعم عليهم سعيد باشا بسهام المؤسسين فان للشركة اربعمئة الف سهم كما تقدم ومئة الف سهم أُخرى اعطيت للمؤسسين مجانًا وابيح لسعيد باشا ان يوزع بعضها على خواصهِ فعرف بعضهم قيمتها واستفاد منها واهملها البعض الآخر فلم يستفد منها شيئًا

وقد لخصنا اكثر الحقائق الَّتي في هذه النبذة من مقالة نشرت في الجزء الاخير من جريدة الكمبولتن عسى ان تكون عبرة لهذا القطر لكي لا تأخذهُ الشركات الاجنبيَّة على غرة

السمع في الحيوان الاعجم

يرى الباحثون في طبائع الحيوان امورًا غريبةً كلَّ يوم لا لأن هذه الطبائع تتغير من وقت الى آخر بل لان الانسان يتخذ مشاعرهُ مقياسًا وحكمًا على الحيوان الاعجم بالخلو من كل مزية دليلاً ويبني احكامهُ على ذلك المقياس وهذا الدليل فاذا رأى في العجماوات ما يخالف هذه الاحكام وقع لديهِ موقع الاستغراب

ومن اغرب النوادر التي سُطِّرَت في بطون الاوراق ما ذكرهُ الدكتور هدج الاميركي منذ برهة وجيزة في جريدة العلم العام قال: خرجت ذات ليلة مع بعض الرفاق للنزهة في زورق على احدى البحيرات وكان الظلام دامسًا والهواء ساكنًا والحر شديدًا. وتبعنا هرٌّ مالطي كبير فدخل الزورق وجعل ينتقل من شخص الى آخر الى ان بلغنا منتصف البحيرة وطولها نحو ميلين وحينئذٍ قلق الهرُّ وصار يجري الى طرف الزورق الاقرب من البيت كأنهُ يطلب ان نعود بهِ. فجعلنا ندير الزورق من جهة الى اخرى لكي نضلهُ عن جهة البيت فلم يكن يضلُّ عنها بل كان يجري دائمًا إلى الطرف الاقرب من البيت مع اننا كنا قد بعدنا عن البر ميلاً ولم نكن نرى منهُ شيئًا لشدَّة الظلام وكثافة الاشجار على ضفاف البحيرة. ولم يكن احد من الرفاق يعلم جهة البيت غيري وغير الهر اما انا فكنت ارقب نجم القطب الشمالي فاهتدي بهِ الى جهة البيت واما الهر فلم اعلم بما